الأمم المتحدة
A/79/96
الجمعية العامة
Distr.: General
26 June 2024
Arabic
Original: Arabic/English/Spanish

الدورة التاسعة والسبعون

البند 98 (ج ج) من القائمة الأولية*

نزع السلاح العام الكامل

آثار استخدام الأسلحة والذخائر التي تحوي اليورانيوم المستنفد

تقرير الأمين العام

موجز

يتضمن هذا التقرير آراء الدول الأعضاء بشأن آثار استخدام الأسلحة والذخائر التي تحوي اليورانيوم المستنفد. وقد تلقى الأمين العام حتى الآن ستة ردود من الحكومات.

* A/79/50.

24-11592 (A) 050724 220724

الرجاء إعادة استعمال الورق

المحتويات

الصفحة

أولا – مقدمة 3

ثانيا – الردود الواردة من الحكومات 3

كوبا 3

غواتيمالا 4

المكسيك 4

قطر 6

صربيا 7

أوكرانيا 9

أولا - مقدمة

1 - دعت الجمعية العامة، في الفقرة 2 من قرارها 49/77، الدول الأعضاء والمنظمات الدولية المعنية، ولا سيما الدول والمنظمات التي لم تواف الأمين العام بعد بآرائها بشأن آثار استخدام الأسلحة والذخائر التي تحوي اليورانيوم المستنفد إلى القيام بذلك، وطلبت إلى الأمين العام أن يقدم إلى الجمعية العامة في دورتها التاسعة والسبعين تقريرا مستوفى عن هذا الموضوع.

2 - وفي 8 شباط/فبراير، أُرسلت مذكرة شفوية إلى الدول الأعضاء تطلب منها تقديم تقاريرها بحلول 31 أيار/مايو 2024. وقدم مكتب شؤون نزع السلاح أيضا طلباً مماثلاً إلى الوكالة الدولية للطاقة الذرية وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة ومنظمة الصحة العالمية. وقد تلقى الأمين العام حتى الآن ستة ردود من الحكومات.

3 - وستُنشَر أي آراء ترد بعد الموعد النهائي في الموقع الشبكي لمكتب شؤون نزع السلاح باللغة الأصلية التي قدِّمت بها. ولن تصدر أي إضافات.

ثانيا - الردود الواردة من الحكومات

كوبا

[الأصل: بالإسبانية]
[7 أيار/مايو 2024]

يسبّب اليورانيوم المستنفد المستخدم في القطاع العسكري أضرارًا جسيمة لصحة الإنسان والبيئة. وهناك حاجة إلى مواصلة الأبحاث لتقييم المخاطر الصحية والأثر البيئي على المدى الطويل في ضوء البيانات الواردة من البلدان المتضررة من النفايات المشعة الناتجة عن استخدام اليورانيوم المستنفد في النزاعات المسلحة.

وعلى الرغم من صعوبة التنبؤ بمصير الأسلحة أو الذخائر التي تحوي اليورانيوم المستنفد عندما تُستخدم هذه الأسلحة والذخائر في منطقة معينة وتؤثر على سلامة الكائنات الحية ومصادر المياه والتربة، ينبغي أن نبحث سبل معالجة الأضرار التي يمكن أن تنجم عن استخدام اليورانيوم المستنفد كتدبير استباقي لاستخدامه.

وتؤيد كوبا وضع قيود، في شكل قواعد ملزمة، تنظم استخدام اليورانيوم المستنفد في القطاع العسكري، خاصة عندما يستخدم لأغراض هجومية.

ووفقا لمبادئ القانون الدولي، بما في ذلك القانون الدولي الإنساني ، تؤيد كوبا حظر استخدام الأسلحة والقذائف والمواد التي يمكن أن تسبب معاناة لا داعي لها.

ومن الأهمية بمكان أن تقدم الدول الأعضاء التي استخدمت أسلحة وذخائر تحوي اليورانيوم المستنفد معلومات مفصلة إلى السلطات المختصة في البلدان المتضررة عن مواقع المناطق التي تعرضت لذلك الاستخدام والكميات المستخدمة من أجل تيسير تقييم المناطق الملوثة وإدارتها وتنظيفها.

وينبغي أن ينفذ جميع الأطراف المعنية توصيات الوكالة الدولية للطاقة الذرية ومنظمة الصحة العالمية وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة بشأن التخفيف من الأخطار المؤكدة والمحتملة الناجمة عن استخدام اليورانيوم المستنفد.

وإذ تعرب كوبا عن قلقها العميق إزاء الأضرار الخطيرة الواسعة النطاق والطويلة الأمد التي تلحق بالبيئة نتيجة استخدام الأسلحة التي تحوي اليورانيوم المستنفد، فإنها تذكّر بأن القانون الدولي الإنساني يحظر استخدامها. إضافة إلى ذلك، يتعارض ذلك الاستخدام مع تعهدات الحكومات والمجتمع الدولي بشأن الحفاظ على البيئة.

ونؤكد من جديد أهمية قرار الجمعية العامة 49/77، الذي يتناول مسألة تهم البشرية في الوقت الراهن، ونأمل أن تتمكن سلطات الدول الأعضاء في الأمم المتحدة والمنظمات الدولية المعنية من موافاة الأمين العام بانتظام بآرائها بشأن آثار استخدام الأسلحة والذخائر التي تحوي اليورانيوم المستنفد، امتثالا للطلب الوارد في ذلك القرار.

غواتيمالا

[الأصل: بالإسبانية]
[30 أيار/مايو 2024]

لقد اضطلع العديد من الخبراء، بما في ذلك منظمة الصحة العالمية، بأبحاث تناولت آثار اليورانيوم المستنفد على الصحة والبيئة وخلُصت إلى أن هناك بالفعل تأثير خطير على الصحة والبيئة من جراء استخدام الأسلحة والذخائر التي تحوي اليورانيوم المستنفد. ومع ذلك، من الضروري إجراء المزيد من الأبحاث لتقييم المخاطر التي يشكلها هذا المعدن.

وإن غواتيمالا، بوصفها بلداً مسالماً، طرفٌ في اتفاقية حظر أو تقييد استعمال أسلحة تقليدية معينة يمكن اعتبارها مفرطة الضرر أو عشوائية الأثر، التي تنص على إدانة استخدام الأسلحة ذات الآثار العشوائية، وهي طرفٌ أيضا في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، التي تُلزم الدول بالامتناع عن استخدام مواد نووية في أي نشاط يسعى إلى تحقيق أغراض غير سلمية.

المكسيك

[الأصل: بالإسبانية]
[21 أيار/مايو 2024]

تقدم المكسيك هذه الوثيقة عملا بقرار الجمعية العامة للأمم المتحدة 49/77 المعنون "آثار استخدام الأسلحة والذخائر التي تحوي اليورانيوم المستنفد".

وترى المكسيك أن استخدام اليورانيوم المستنفد ينبغي أن يقتصر على التطبيقات ذات الأغراض السلمية البحتة، مثل الأنشطة البحثية والتطبيقات الطبية والأنشطة الصناعية وإنتاج الطاقة الكهربائية.

واليورانيوم المستنفد مادة سامة، حيث يحتفظ بحوالي 60 في المائة من النشاط الإشعاعي لليورانيوم الطبيعي، وتنبعث منه أشعة ألفا وأشعة غاما بطاقة عالية تجعلها قادرة على اختراق الألواح المدرّعة الثقيلة والجدران الأسمنتية السميكة.

وتشعر المكسيك بقلق بالغ إزاء استخدام اليورانيوم المستنفد لأغراض عسكرية. ذلك أن التعرض لليورانيوم المستنفد له عواقب خطيرة، بما في ذلك تأثيره على جميع أشكال الحياة في المناطق التي استُخدم فيها، وتلوث الأراضي والمياه الجوفية، فضلا عن الآثار في الأمد الطويل، والآثار الإنسانية المترتبة في المناطق الملوثة بعد استخدامه في النزاع.

ويشمل نظام نزع السلاح وعدم الانتشار قواعد ملزمة قانوناً تحكم الاستخدامات السلمية للمواد النووية، بما في ذلك اليورانيوم المستنفد. ومن المؤسف أن الإطار القانوني التنظيمي الدولي لا يتضمن قواعد قانونية محددة للحد من استخدام اليورانيوم المستنفد للأغراض العسكرية، وبوجه خاص لتنظيم وتقييد استخدامه في تعزيز منظومات الأسلحة والقذائف والقنابل والصواريخ.

وتشاطر المكسيك المجتمع الدولي القلق الذي أعرب عنه في إطار الجمعية العامة، وتعترف بالآثار الخطيرة المترتبة على استخدام الأسلحة والذخائر التي تحوي اليورانيوم المستنفد في صحة الإنسان والبيئة.

وقد اعترفت منظمة الصحة العالمية بأن استخدام اليورانيوم المستنفد للأغراض العسكرية له آثار كبيرة على البيئة، حيث يتسبب في تلوث الأراضي، وهو ما يؤدي بدوره إلى تلوث المحاصيل الزراعية والمسطحات المائية، ومن ثم يؤثر على الأمن الغذائي. كما أقرت منظمة الصحة العالمية بالآثار الصحية الكبيرة على السكان المدنيين الذين تعرضوا لليورانيوم المستنفد في منطقة متضررة، وسلطت الضوء على الأثر المتباين الذي تخلفه هذه المادة على صحة الفتيات والفتيان.

والمكسيك ليست دولة متضررة بشكل مباشر من استخدام اليورانيوم المستنفد، فالقوات المسلحة المكسيكية لا تُنتج أسلحة أو ذخائر تحوي اليورانيوم المستنفد، ولا تخطط لاستخدام هذه المادة في المستقبل. ومع ذلك، تعترف المكسيك بوجود هذه المشكلة وتتفهم قلق الدول المتضررة التي توجد فيها مناطق ملوثة بسبب استخدام تلك المادة في سياق النزاع.

والمكسيك، بوصفها دولة طرفا في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، تقر بحق جميع الدول غير القابل للتصرف في تطوير تطبيقات الطاقة النووية لاستخدامها في الأغراض السلمية. وهي تكرر أيضا تأكيد التزام الدول بالامتناع عن أي نشاط يسعى إلى تحقيق أغراض غير سلمية، بما يتعارض مع أحكام المعاهدة، وكذلك التزامها بتعزيز الشفافية والتعاون مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية.

وعلى المستوى الوطني، تفرض اللجنة الوطنية المعنية بالأمان النووي والضمانات النووية في المكسيك رقابة تنظيمية على كل الواردات من اليورانيوم المستنفد، وكذلك على الكميات الموجودة منه في الأراضي الوطنية، سواء أكان ذلك في حاويات المواد المشعة أو في المواد التي ستتحول إلى نفايات نووية.

ووفقاً لاتفاق تطبيق الضمانات الموقّع بين المكسيك والوكالة الدولية للطاقة الذرية، تتولى اللجنة الوطنية المعنية بالأمان النووي والضمانات النووية حصر ومراقبة اليورانيوم المستنفد وإرسال التقارير ذات الصلة إلى الوكالة الدولية للطاقة الذرية، التي تقوم بعمليات تفتيش للتحقق المادي، بالإضافة إلى حصر المواد المبلغ عنها.

وتولي المكسيك أهمية كبيرة للأمن التكنولوجي والمادي، لذا فإنها ما فتئت تبذل جهودها من أجل إنشاء نظام وطني فعال ومستدام في هذا المجال. وبالتالي، امتثالاً لاتفاق تطبيق الضمانات الموقّع بين المكسيك والوكالة الدولية للطاقة الذرية، تقوم اللجنة الوطنية المعنية بالأمان النووي والضمانات النووية بفرض مراقبة صارمة على المواد المشعة.

وعلاوة على ذلك، قدمت المكسيك في عام 2022 رسالة التزام سياسي إلى الوكالة الدولية للطاقة الذرية تعهدت فيها بتنفيذ الإرشادات التكميلية لمدونة قواعد السلوك بشأن أمان المصادر المشعة وأمنها، التي اعتُمدت في إطار مجلس محافظي الوكالة ومؤتمرها العام.

وتكرر المكسيك تأكيد التزامها التام بمنع استخدام المواد المشعة أو تحويل مسارها لأغراض غير سلمية. وستدعم المكسيك أي جهد علمي يركز على مواصلة تحليل آثار استخدام الأسلحة والذخائر التي تحوي اليورانيوم المستنفد على صحة الإنسان والبيئة. وستواصل المكسيك أيضاً الدعوة إلى اعتماد قواعد محددة، بما في ذلك قواعد ملزمة قانوناً، تحد من استخدام اليورانيوم المستنفد للأغراض العسكرية، نظراً للعواقب الإنسانية المترتبة على هذا الاستخدام.

قطر

[الأصل: بالعربية]
[9 نيسان/أبريل 2024]

إن قذائف اليورانيوم المستنفد (المنضب) هي جيل جديد من الأسلحة التي استُخدمت في التاريخ الحديث، حيث إن كمية كبيرة من الغبار المشع ناجمة عن اصطدام قذيفة اليورانيوم المنضب بالهدف تصعد إلى الأعلى من خلال عمود الهواء الحار المتصاعد نتيجة حرارة الانفجار.

ويتكون اليورانيوم الطبيعي من ثلاثة نظائر هي U^{238} و U^{235} و U^{234} بنسب تبلغ 99,2 في المائة، و 0,71 في المائة، و 0,0058 في المائة على التوالي. ويخصب اليورانيوم عبر عمليات معقدة من أجل زيادة نسبة U^{235} فيه من 0,71 في المائة إلى أعلى من 90 في المائة وهو يستخدم كوقود للمفاعلات النووية أو في صناعة القنابل النووية الانشطارية، وينتج عن هذه العملية كناتج عرضي اليورانيوم المنضب، وهذه التسمية ناتجة عن انخفاض نسبة U^{235} فيه من 0,71 في المائة إلى 0,2–0,3 في المائة، في حين تزداد نسبة U^{238} فيه من 99,28 في المائة إلى 99,7 في المائة.

ويستخدم اليورانيوم المنضب في إنتاج قذائف مضادة للدروع لتميزه بعدة صفات، منها الكثافة العالية (19 000 كلغ/م^3) التي تعطيه القابلية لاختراق الدروع، ورخص الثمن. وعلى الرغم من أن النشاط الإشعاعي لليورانيوم المنضب يمثل 60 في المائة من قيمة النشاط الإشعاعي لليورانيوم الطبيعي، إلا أنه ذو خطورة كبيرة على الكائنات الحية باعتباره مصدراً لأشعة ألفا وأشعة غاما ذاتَي الطاقات العالية اللتين لهما تأثيرات صحية ضارة.

وتقترح دولة قطر الإجراءات التالية بشأن آثار استخدام الأسلحة والذخائر التي تحوي اليورانيوم المستنفد (المنضب):

1 - إنشاء إطار عمل دولي (فريق حكومي) للنظر في ضبط وتنظيم استخدامات اليورانيوم المستنفد في الحروب.

2 - تنسيق الجهود الدولية لعمل مسح للمناطق التي تضررت من جراء استخدام قذائف اليورانيوم المنضب في مسرح العمليات والبيئة، وتحديد مستويات التلوث ووضع التوصيات المناسبة لحماية البيئة والبشر في هذه المناطق.

3 - نوصي باستمرار إجراء المراقبة الدورية الشاملة للمناطق الملوثة إشعاعياً باليورانيوم المنضب باعتبار أن المواد المشعة يستمر نشاطها لآلاف السنين، ومطالبة الدول المتسببة في هذا التلوث بتوفير الأجهزة والمعدات المتقدمة اللازمة لمعالجة التلوث وإزالة آثاره بالتنسيق مع المنظمات الدولية المعنية.

4 - إنشاء صندوق طوعي لتمويل دراسات مستقلة وأبحاث علمية حول آثار تلوث اليورانيوم المنضب وطرق معالجته وإزالته على أن تكون الدول المستخدمة لهذه الأسلحة أول المساهمين فيه.

صربيا

[الأصل: بالإنكليزية]
[29 أيار/مايو 2024]

في عام 1999، استخدمت منظمة حلف شمال الأطلسي (ناتو) اليورانيوم المستنفد في الهجمات التي شنتها على جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية. وقد استُخدمت القذائف من عيار 30 ملم، التي تحتوي على 273 غرامًا من اليورانيوم المستنفد في 112 موقعًا في كوسوفو وميتوهيا وفي 7 مواقع في جنوب صربيا في بلديات فرانيي وبويانوفاتش وبريسيفو، وكذلك في الجبل الأسود في شبه جزيرة لوشتيكا. وقد رصدت المؤسسات العسكرية والمدنية المختصة حالة النشاط الإشعاعي أثناء الحرب.

وبعد انتهاء الحرب، أُنشئت أفرقة مختلطة مكونة من أعضاء الفرع العسكري الكيميائي والبيولوجي والإشعاعي والنووي وخبراء من معهد فينتشا للعلوم النووية، وكُلفت بتحديد مستوى التلوث الإشعاعي للتربة. واعتُمدت قيمة 200 بكريل/كلغ من المحتوى الكلي لليورانيوم (الطبيعي والمستنفد في نظير اليورانيوم-235) بوصفها تمثل نسبة التلوث المسموح بها على مستوى سطح التربة. وبالإضافة إلى المواد المشعة، أُخذت بعين الاعتبار عوامل الخطر الأخرى، مثل المواد السامة، والإجهاد، والظروف المعيشية السيئة (أماكن الإقامة الجماعية و/أو غير الملائمة والملاجئ)، والتغذية، والأمراض المعدية.

عناصر الوحدات الدولية في كوسوفو وميتوهيا واليورانيوم المستنفد

طرح التعرض لليورانيوم المستنفد مشكلة لعناصر الوحدات الدولية عند وصولها وانتشارها في المناطق الملوثة. وأجرى برنامج الأمم المتحدة للبيئة أبحاثا واسعة النطاق وتوصل إلى ثلاثة استنتاجات مهمة في تقريره مفادها عدم وجود تلوث واسع الانتشار، باستثناء الأماكن الواقعة ضمن مسافة 10 أمتار إلى 15 متراً من الأماكن التي تعرضت لقصف مباشر؛ وعدم وجود تلوث في المياه؛ وعدم وجود أخطار تهدد الصحة عدا بالنسبة للأشخاص الذين كانوا يحملون أجزاء من المقذوفات بالقرب من أجسامهم لفترة طويلة.

وقد نُشرت الوحدتين الإيطالية والألمانية في المناطق التي استُهدفت بأكبر عدد من الضربات. وقدمت الدائرة الطبية في القوات المسلحة الإيطالية تقريراً عن عدد وتواتر حالات الإصابة بالأورام الخبيثة في صفوف أفرادها الذي خدموا في البلقان (البوسنة وكوسوفو). ونظرت لجنة أُنشئت لهذا الغرض في 30 حالة سُجلت في الفترة الممتدة من عام 1995 إلى عام 2000، كانت 21 حالة منها مرتبطة بعمليات النشر في البلقان. وخلُصت إلى ضرورة رصد صحة الوحدات التي تم نشرها بشكل منهجي قبل النشر وبعده (لمدة تصل إلى خمس سنوات). ومنذ نيسان/أبريل 2001، ارتفع عدد المصابين بتلك الأورام من 21 إلى 28 شخصاً، وتوفي ثمانية أشخاص منهم. وكان جميعهم قد خدموا في البوسنة. وثبت من الناحية الوبائية أن ذلك العدد، رغم ارتفاعه، ليس بالعدد الكبير من المنظور الإحصائي مقارنة بمجموع عدد أفراد القوات المسلحة الإيطالية الذين يخدمون في إيطاليا وأقل بكثير من العدد المتوقع.

تواتر حالات التشوهات الخلقية والأورام الخبيثة وأمراض الغدد الصماء لدى الأطفال الذين وُلدوا بعد قصف جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية (باستثناء كوسوفو وميتوهيا)

أُجري بحث على عينة تضم 752 1 من الأطفال المولودين بين عامي 2000 و 2004. وتألفت المجموعة المرجعية من 204 1 أطفال وُلدوا بين عامي 1995 و 1999، أي قبل بدء عمليات القصف. ووفقا للمعايير المعتمدة دولياً لتقييم معدلات الإصابة وعلى أساس نتائج التعداد السكاني لعام 2002، بلغ المعدل السنوية لحالات الإصابة بالتشوهات الخلقية الوراثية 1 في المائة من الاضطرابات أحادية الجين؛ و 2 في المائة من الحالات المتعددة الجينات والمتعددة العوامل؛ و 0,6 في المائة من حالات الاعتلال الصبغي. وازداد تواتر حالات التشوهات الخلقية بشكل ملحوظ بعد عمليات القصف، في حين تعثر التثبّت إحصائيا من البيانات المتعلقة بأمراض الغدد الصماء والأمراض الخبيثة. وفي عام 2002، سُجلت زيادة في اعتلالات الدم الخلقية؛ وبلغت نسبة عيوب الحاجز البطيني 14,28 في المائة؛ بينما سُجلت أمراض القلب الخلقية في 0,8 في المائة من الأطفال حديثي الولادة. وشكلت التشوهات الصبغية نسبة 5,54 في المائة من التشوهات الخلقية في عام 2003 ونسبة 4,46 في المائة في عام 2004.

رصد الأحوال الصحية لأفراد القوات المسلحة لجمهورية يوغوسلافيا الاتحادية الذين كانوا في الخدمة أثناء عمليات القصف في كوسوفو وميتوهيا

بعد انتهاء النزاع، أُنشئ برنامج لرصد صحة أفراد القوات المسلحة لجمهورية يوغوسلافيا الاتحادية الذين كانوا في مناطق يحتمل أن تكون قد تعرضت للتلوث. وحُددت ثلاث فئات من المخاطر (الأولى والثانية والثالثة)، وكان الأشخاص الأكثر تعرضا للخطر هم الأفراد الذين كانوا في المنطقة المجاورة مباشرة لمنشآت أو أصول قُصفت بمقذوفات اليورانيوم المستنفد؛ والأفراد الذين شاركوا في عمليات الإنقاذ وفي تقديم العلاج الطبي للمصابين أو في تطهير الأصول من التلوث؛ وأولئك الذين تعرضوا لإصابات بقذيفة من اليورانيوم المستنفد وأصيبوا بجروح أو بشظايا ملوثة في أجسادهم؛ وأولئك الذين عملوا أو مكثوا في أراضٍ ملوثة (بسبب احتمال تطاير الملوثات مجددا في الهواء).

واستمر البرنامج لمدة خمس سنوات وتم فحص أكثر من 500 1 فرد من أفراد القوات المسلحة لجمهورية يوغوسلافيا الاتحادية وفقا للبروتوكول نفسه. وصودفت ثلاث مشاكل أساسية تمثلت في فحص مجموعة صغيرة نسبيًا من الأفراد قياسا إلى عدد الأفراد الذين تعرضوا للتلوث؛ وإعادة تنظيم العديد من الوحدات وتسريح الوحدات الاحتياطية؛ وقصر فترة الرصد في ضوء فترة الكمون.

بدلاً من الخاتمة: الإجراءات المقترح اتخاذها

- إنشاء برنامج وطني لرصد الأحوال الصحية وتأثير استخدام ذخيرة اليورانيوم المستنفد على صحة الجنود ورجال الشرطة الذين كانوا موجودين في المناطق المتضررة أثناء عمليات القصف وبعدها؛
- وضع برنامج بحثي طويل الأجل وخطة لدراسات دولية متعددة التخصصات؛
- مواصلة الرصد الطبي لأفراد القوات المسلحة الصربية في الأراضي الملوثة وضمان إعطاء الأولوية وتوفير العلاج المناسب للأفراد الذي يُحتمل إصابتهم بالأمراض؛
- تقييم مخاطر التأثيرات المتأخرة للإشعاع (الأمراض الخبيثة والاضطرابات الوراثية) على السكان؛
- رصد التشوهات الخلقية الوراثية بما يتماشى مع توصيات منظمة الصحة العالمية.

أوكرانيا

[الأصل: بالإنكليزية]
[31 أيار/مايو 2024]

تدعو أوكرانيا الدول الأعضاء إلى اعتبار الدعاية التي يروج لها الاتحاد الروسي بانتظام فيما يتعلق بالتأثير الإشعاعي والبيئي السلبي المزعوم لاستخدام الأسلحة والذخائر التي تحوي اليورانيوم المستنفد عنصرا من عناصر الحملات الإعلامية والعمليات النفسية المستمرة التي يقوم بها البلد المعتدي ضد أوكرانيا وحلفائها.